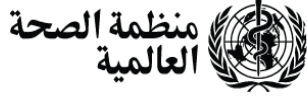


هيئة الدستور الغذائي

A



منظمة الصحة
العالمية

منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - Fax: (+39) 06 5705 4593 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.net

CX/EXEC 11/65/4

البند 4(ب) من جدول الأعمال

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي

الدورة الخامسة والستون

مقر منظمة الصحة العالمية، جنيف، 28 يونيو/حزيران – 1 يوليو/تموز 2011

إعداد الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2014-2019

(إعداد الرئيس ونواب الرئيس)¹

الرؤية الاستراتيجية والأهداف

بيان الرؤية الاستراتيجية

تتوخى هيئة الدستور الغذائي عالمياً يوفر أعلى المستويات الممكنة من حماية المستهلك، بما في ذلك سلامة الأغذية وجودتها. ولهذه الغاية، سوف تضع الهيئة مواصفات متفق عليها دولياً والنصوص المرتبطة بها لاستخدامها في وضع القواعد المحلية والتجارة الدولية بالأغذية التي تستند إلى المبادئ العلمية وتحقق أهداف حماية صحة المستهلك والممارسات النزيفة في تجارة الأغذية.

مقدمة

1- تحدد هذه الوثيقة الخطة الاستراتيجية لهيئة الدستور الغذائي حيث تبين الأهداف الاستراتيجية للهيئة (الجزء الأول)، وتدرج قائمة بالمجالات البرمجية والأنشطة المقررة مقترنة بجدول زمني محدد بوضوح (الجزء الثاني).

وتدعم الرؤية والأهداف الاستراتيجية للهيئة الأولوية المسندة لسلامة الأغذية من جانب المنظمين الراعيين لها، وهما منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية.

ويسند في الإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة: للفترة 2000-2015 أولوية متقدمة للترويج لسياسات والأطر التنظيمية للأغذية على المستويين الدولي والوطني ويتمثل في الإطار الاستراتيجي للفترة 2010-2019 أحد الأهداف الاستراتيجية للمنظمة في تحسين جودة وسلامة الأغذية في جميع مراحل سلسلة الأغذية. ويتمثل أحد الغايات

¹ تدرج جميع النصوص المقترحة الجديدة بالخط البارز، والنصوص المقترحة حذفها تظل مدرجة إلا أن عليها علامة الحذف.

الرئيسية لهذا الهدف في المساعدة في وضع المواصفات الدولية لتحسين نظم سلامة الأغذية العالمية والوطنية ويعترف العديد من القرارات التي اتخذتها جمعية الصحة العالمية بالحاجة إلى إبراز الاعتبارات الصحية في التجارة الدولية بالأغذية، وتقر بأهمية هيئة الدستور الغذائي في ضمان أعلى مستويات الحماية الصحية للمستهلك. وحثت هذه القرارات وما يتصل بها من وثائق منظمة الصحة العالمية على العمل صوب تجميع سلامة الأغذية بوصفها إحدى مهامها الأصلية ذات الصلة بالصحة العامة بهدف وضع نظم مستدامة ومتكاملة لسلامة الأغذية للحد من المخاطر الصحية على إمتداد السلسلة الكاملة للأغذية.

وقد اعتمدت منظمة الصحة العالمية في مايو/أيار 2010 القرار المعنون "تحقيق تقدم في مبادرات سلامة الأغذية" الذي أكدت فيه إلتزام منظمة الصحة العالمية باستراتيجيتها العالمية إزاء سلامة الأغذية بهدف الحد من الأعباء الصحية والاجتماعية للأمراض التي تحملها الأغذية. كما أبرز القرار نجاح هيئة الدستور الغذائي في زيادة مشاركة البلدان النامية زيادة كبيرة، وأن الدستور الغذائي يمثل فرصة فريدة لجميع البلدان للانضمام إلى المجتمع الدولي في وضع وتنفيذ المواصفات الغذائية لتحسين سلامة الأغذية العالمية.

ومن المفهوم أن الدستور الغذائي، يولي كامل الاعتبار لدى بلورة المواصفات والخطوط التوجيهية ومدونات الممارسات والتوصيات الأخرى للقرارات والمقررات الصادرة عن منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة ذات الصلة ضمن إطار ولاية الدستور الغذائي.

وتتمثل الولاية الأساسية لهيئة الدستور الغذائي في وضع المواصفات الدولية ومدونات الممارسات والخطوط التوجيهية وغير ذلك من التوصيات لحماية صحة المستهلكين وضمان الممارسات النزيهة في تجارة الأغذية، وتنسيق جميع الأعمال المتعلقة بالمواصفات الغذائية التي تضطلع بها المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.

2- وتعمل هيئة الدستور الغذائي في بيئة من التغيير والتقدم التكنولوجي. فالنمو في تجارة الأغذية العالمية والتقدم في الاتصالات الحديثة، وزيادة تنقل السكان كلها عوامل تسهم في زيادة مكانة وأهمية سلامة الأغذية وقواعدها.

وتتزايد الشواغل الدولية فيما يتعلق بالنشوء الملحوظ أو الزيادة في الأمراض التي تحملها الأغذية والعواقب المحتملة على سلامة الأغذية لتغير المناخ. ويسعى المستهلكون في أنحاء العالم إلى زيادة الضمانات بشأن سلامة وجودة الأغذية التي يتناولونها.

وتحتاج هيئة الدستور الغذائي، في سعيها إلى تعزيز سلامة الأغذية وجودتها، إلى ضمان المشاركة الأكثر فعالية من جانب جميع الأعضاء وانخراطهم في وضع المعايير ذات الصلة على المستوى العالمي والنظر في الفرص التي تتيح تعزيز الشراكات مع جميع أصحاب الشأن وخاصة المستهلكين والمنظمات المحتملة على المستويات العالمية والوطنية.

ومن المتوقع، ومن المحتمل، أن تشكل البلدان النامية نسبة متزايدة في التجارة العالمية بالأغذية والزراعة. وتجاهد هيئة الدستور الغذائي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية للاستجابة للتحديات الجديدة ومواكبة أحدث التطورات.

3- وقد شكل الاعتراف بمواصفات الدستور ومدونات الممارسات والخطوط التوجيهية والتوصيات الأخرى وحالتها التي اكتسبت في إطار اتفاق تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية التابع لمنظمة التجارة العالمية تحديات، وأحدث مسؤوليات بما في ذلك الحاجة إلى ضمان أن تستند مواصفات الدستور والنصوص المرتبطة بها إلى المبادئ العلمية وتلبي احتياجات وولاية المنظمة. كذلك فإن اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة تتعلق بصورة وثيقة بالنظر إلى أهمية الأحكام ذات الصلة بوصف المنتج والتوسيم والتعبئة ومواصفات الجودة بالنسبة لمعلومات المستهلك والممارسات النزيهة للتجارة. ولهيئة الدستور الغذائي دور هام في توفير المكونات الأساسية ومتطلبات الجودة التي هي أكثر تقييدا للتجارة منها لأسباب ضرورية.

ويتعين على هيئة الدستور الغذائي أن تحافظ على وضعها الاستباقي بوصفها هيئة معترف بها دوليا لوضع المواصفات الغذائية، والدعوة إلى استخدام المواصفات إلى أوسع مدى ممكن من جانب جميع الأعضاء كأساس لوضع القواعد المحلية والتجارة الدولية. وسيساعد ذلك الأعضاء على زيادة إدراكهم لأهمية الاتساق الدولي في مواصفات سلامة وجودة الأغذية فضلا عن تعزيز نظم مراقبة الأغذية لضمان سلامة الأغذية وجودتها.

صنع القرار المعتمد على القرائن العلمية

4- لا تجري هيئة الدستور الغذائي بوصفها هيئة لإدارة المخاطر عمليات تقييم علمية في حد ذاتها بل تعتمد على وجهات نظر هيئات الخبراء العلمية التي تعدها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن قضايا معينة.

وهيئات الخبراء هذه مثل لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالمواد المضافة للأغذية، والاجتماعات المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بمخلفات مبيدات الآفات، واجتماعات الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بتقييم المخاطر الميكروبيولوجية وغير ذلك من مشاورات الخبراء المخصصة، منفصلة من الناحية الوظيفية عن الدستور الغذائي وأجهزتها الفرعية، ولا تقع بصورة مباشرة ضد نطاق الخطة الاستراتيجية الحالية.

وتحدد منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ولايات هذه الهيئات ووظائفها وتكوينها وجدول أعمالها. وتعتبر استقلالية هيئات الخبراء هذه عنصرا رئيسيا في موضوعية وجهات نظرها، وينبغي أن تتفاعل اجتماعات هذه الهيئات مع هيئة الدستور الغذائي وفقا لمبادئ العمل المعنية بتحليل المخاطر لتطبيقها في إطار الدستور الغذائي.

وهناك تآزر كبير بين الهيئات العلمية في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والهيئات الحكومية الدولية التابعة لهيئة الدستور الغذائي بغية اتخاذ القرارات المعتمدة على القرائن العلمية.

الأهداف الاستراتيجية والمسؤوليات المشتركة

5- يتعين على هيئة الدستور الغذائي، لكي تتمكن من تحقيق رؤيتها الاستراتيجية بصورة شاملة، أن تتخذ الإجراءات بصورة مشتركة مع المنظمتين الراعيتين وأعضائها. وتحت الهيئة منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية على تعبئة موارد كافية لإتاحة الفرصة للهيئة لكي تفي بولايتها.

وتتمثل أدوارها الرئيسية الأخرى في توفير المشورة العلمية التي تطلبها هيئة الدستور الغذائي، وتقديم المساعدات التقنية للبلدان الأعضاء النامية لكي تستطيع أن تشارك بفعالية في عملية وضع المواصفات وبناء القدرات لوضع نظم سليمة لمراقبة الأغذية.

وتعترف الهيئة بصورة كاملة بجهود أعضاء هيئة الدستور الغذائي، وخاصة تلك التي تقدم الدعم المالي الكبير وغير ذلك من الدعم لعمل الهيئة مثل الحكومات المضيفة للهيئات الفرعية أو بوصفها جهات مساهمة في برامج منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية من خارج الميزانية وبوصفها موردة لمشاريع بناء القدرات للبلدان النامية.

وسوف تركز الهيئة، في تعاون وثيق مع الشركاء المشار إليهم أعلاه، على الأهداف التالية لتحقيق رؤيتها الاستراتيجية:

الهدف 1: الترويج للأطر التنظيمية السليمة

6- يعتبر النظام مراقبة الأغذية الفعال عنصراً أساسياً لتمكين جميع البلدان من ضمان سلامة أغذيتها المتداولة في التجارة الدولية ولضمان تطابق الأغذية المستوردة مع المتطلبات الوطنية. فالالتساق الدولي المعتمد على مواصفات الدستور، ومدونات الممارسات، والخطوط التوجيهية وغير ذلك من التوصيات يعتبر عنصراً أساسياً في الترويج لنهج عالمي إزاء حماية صحة المستهلك، بما في ذلك نظم الحد من المخاطر التي تحملها الأغذية، والتقليل إلى أدنى حد ممكن من التأثيرات السلبية للقواعد التقنية على التجارة الدولية.

ولهذا الغرض، سوف توفر هيئة الدستور الغذائي توجيهها أساسياً لأعضائها من خلال مواصلة وضع المواصفات والخطوط التوجيهية الدولية ذات الصلة بسلامة الأغذية ونظافتها، والتغذية والتوسيم والتفتيش على الواردات والصادرات وإصدار شهادات سلامة المواد الغذائية وجودتها. وسوف يتطلب ذلك إلتزاماً وجهداً متواصلين في الاتجاهات الرئيسية التالية:

- ستضع هيئة الدستور الغذائي المواصفات الدولية، ومدونات الممارسات، والخطوط التوجيهية وغير ذلك من التوصيات استناداً إلى المبادئ العلمية والعناصر الأخرى على النحو المبين في دليل الإجراءات للحد من المخاطر الصحية وتجذب وتضليل المستهلكين على امتداد كامل سلسلة الأغذية، بما في ذلك الأعلاف حيثما يكون ملائماً.

ويتعين على الهيئة، لدى تعزيز التركيز الاستراتيجي لهيئة الدستور الغذائي في وضع المواصفات والنصوص المتصلة بها استناداً إلى المخاطر والأداء للاستخدام الشامل عبر طائفة من السلع، أن تولي الأولوية لوضع مجموعة متساوقة ومتكاملة من المواصفات الغذائية تغطي كامل سلسلة الأغذية. ويمكن أن يفيد هذا النهج كنموذج لأعضاء الهيئة لمتابعة نظم تنظيم الأغذية التي تزود المستهلكين بالأغذية المأمونة وأن تضمن ممارستها النزاهة في تجارة الأغذية؛

• **توصي الهيئة لجان الدستور بأن تستعرض النصوص لضمان أن تأخذ في الاعتبار التطورات العلمية والتكنولوجية الجارية حسب مقتضى الحال؛**

• **ينبغي إعداد مواصفات الدستور والنصوص المرتبطة بها المعنية بسلامة الأغذية وجودتها، بما في ذلك مواصفات سلامة الأغذية بعناية لتعكس التباينات العالمية. وينبغي أن تركز مواصفات الدستور بشأن سلامة الأغذية على الخواص الأساسية للمنتجات لضمان أن لا تبالغ في التوصيف، وعدم تقييد المواصفات الخاصة بالتجارة بأكثر مما هو ضروري؛**

• **وينبغي للهيئة، لدى بلورة مواصفات الدستور والنصوص المرتبطة بها وإقرارها، أن تأخذ في الاعتبار الانعكاسات التقنية والاقتصادية على جميع الأعضاء فضلاً عن الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية بما في ذلك البنية الأساسية والموارد والقدرات التقنية والقانونية. وينبغي أن لا تتسبب مواصفات الدستور والنصوص المرتبطة بها في عقبات لا داعي لها ولا مبرر لها وتمييزية أمام صادرات البلدان النامية.**

7- **تتعرض الرقابة الفعالة على الأغذية، في كثير من البلدان، للتقويض نتيجة لتوزع التشريعات، وتعدد الاختصاصات، وضعف الإشراف والرصد والإنفاذ. وتعتبر النظم الوطنية السليمة للرقابة على الأغذية وتنظيمها عنصراً أساسياً لضمان سلامة وجودة الأغذية المتداولة في التجارة الدولية. وقد أحرزت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية تقدماً كبيراً في الترويج للأطر التنظيمية السليمة على المستوى الوطني. وفي الوقت الذي تشجع فيه الهيئة الأعضاء على استخدام مواصفات الدستور، فإنها تشجع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشدة على مواصلة الترويج للنظم التنظيمية الوطنية المعتمدة على المبادئ والخطوط التوجيهية الدولية، ومعالجة جميع عناصر سلسلة الأغذية. وتكتسي عملية وضع الهياكل السليمة للرقابة على الأغذية وتنظيمها بما في ذلك الموارد البشرية أهمية بالغة للبلدان النامية أثناء سعيها إلى النهوض بمستويات سلامة الأغذية والتغذية، وسوف تتطلب مستوى عالياً من الالتزام السياسي والسياساتي. كذلك فإن نجاح المفاوضات بشأن الاعتراف والتكافؤ المتبادل الثنائي لنظم مراقبة الأغذية يعتمد أيضاً على قدرات البلدان على ضمان نزاهة كل منها الآخر والاتساق الدولي للنظم التنظيمية.**

الهدف 2: الترويج لاستخدام مبادئ تحليل المخاطر و المبادئ العلمية على أوسع نطاق وأكثره اتساقاً

8- **ترد تفاصيل الأساس العلمي لصنع القرار في هيئة الدستور الغذائي في "بيانات المبدأ بشأن دور العلم في عملية صنع القرار، ومدى الأخذ بالعوامل الأخرى في الاعتبار"، "مبادئ العمل لتحليل المخاطر للتطبيق بواسطة الحكومات" و "مبادئ العمل لتحليل المخاطر للاستخدام في إطار الدستور الغذائي"⁴. وسوف تكفل الهيئة استخدامها المتساق بواسطة الهيئات الفرعية للدستور للمحافظة على تركيزه على هذا الهدف. ويعتبر تحليل المخاطر من حيث تطبيقها على سلامة الأغذية على امتداد سلسلة الأغذية مبدأ مقبولاً دولياً وسوف يتطلب**

مدخلات جارية ومتواصلة من جانب هيئة الدستور الغذائي ومنظمتيها الراعيتين، والحكومات الوطنية للترويج لفهمها وتطبيقها على المستويات الدولية والوطنية.

9- وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة المشورة العلمية التي تطلبها الهيئة من المنظمين الراعيتين زيادة كبيرة وتجاوزت المخاطر الكيميائية والميكروبية. وقد استجابت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لهذه الطلبات من خلال العديد من المشاورات المخصصة بين المنظمين بشأن مواضيع مثل الأغذية المشتقة من الكائنات المحورة وراثيا و المقاومة المضادة للميكروبات وغير ذلك من التطورات التكنولوجية. وتطلب الهيئة من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية مواصلة تعزيز الفهم بتحليل المخاطر وأن يواصل استكشاف مجالات عمل جديدة مثل تقييم المخاطر التغذوية حتى يمكن تقديم المشورة العلمية ذات الصلة لأنشطة الهيئة الرامية إلى وضع المواصفات.

10- ويعتبر توافر المشورة العلمية في الوقت المناسب شرطا أساسيا لكي تحقق الهيئة ولايتها. وقد وافقت الهيئة بالفعل على أن توصي لمنظمة الأغذية والزراعة لمنظمة الصحة العالمية مجموعة من المعايير لترتيب أولويات الطلبات التي تقدمها الهيئة للحصول على المشورة العلمية. وستواصل الهيئة تشجيع المنظمين على توفير الموارد الكافية لضمان إمكانية تقديم المشورة العلمية للهيئة في الوقت المناسب وبطريقة مستدامة. وستواصل الهيئة لكي تحقق الاستخدام الذي يتسم بالكفاءة والفعالية لهيئات الخبراء والمشاورات المخصصة التابعة للمنظمين وخاصة بالنظر إلى التوسع السريع في المشورة العلمية المطلوبة من المنظمين تدعيم التفاعل بين المدراء المسؤولين عن المخاطر (الهيئات الفرعية المعنية للدستور) والجهات القائمة بتقييم المخاطر وهيئات الخبراء التابعة للمنظمين ومشاورات الخبراء المخصصة). وقد وافقت الهيئة على أن توصي المنظمين بمجموعة من المعايير لترتيب أولويات الطلبات التي تقدمها الهيئة للحصول على مشورة علمية وسوف تستعرض جدوى هذا النهج. وسوف تعزز الهيئة أيضا، بالتعاون الوثيق مع المنظمين الراعيتين، قدرتها على التصدي بكفاءة للمخاطر الناشئة التي تحملها الأغذية من خلال تعزيز قدراتها على إدارة العمل (أنظر الهدف 3).

11- وتضطلع الهيئة بهدف بلورة المواصفات التي تغطي احتياجات كامل أعضائها لضمان إمكانية تطبيق هذه المواصفات على الصعيد العالمي. وتتمثل إحدى العقبات أمام هذا الهدف في استمرار النقص في البيانات ذات الصلة من جميع الأطراف الرئيسية في العالم. وسوف تواصل الهيئة تشجيع البلدان من كل من العالم النامي والعالم المتقدم على تقديم البيانات ذات الصلة للهيئة، والمنظمين الراعيتين. وتوصي الهيئة بأن تركز المنظمين إلى الإنجازات التي تحققت بالفعل⁵ ومواصلة اتخاذ خطوات ملموسة لضمان توفير المشورة العلمية الملائمة بصورة تتسم بالكفاءة، وبسرعة أكبر وبجودة أعلى حتى يمكن معالجة المزيد من الطلبات وأن تجري العملية بشفافية معززة. وتشجع الهيئة على وجه الخصوص المنظمين على استكشاف نهج جديدة لتعزيز مشاركة الخبراء واستخدام البيانات من البلدان النامية في بلورة المشورة العلمية. وحيثما لا تتوفر البيانات ذات الصلة من البلدان النامية، تشجع الهيئة المنظمين على مساعدة البلدان النامية في تحقيق هذه البيانات.

الهدف 3: تعزيز قدرات إدارة عمل الدستور الغذائي

12- تتواصل زيادة الاهتمام بسلامة الأغذية والتجارة العالمية بالأغذية فيما بين البلدان، وبين المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية المعنية بهذه المسائل مما يتطلب توافر المواصفات والخطوط التوجيهية الدولية في الوقت المناسب، ويتطلب ذلك المزيد من الأعمال الأكثر سرعة-الأكثر كفاءة بواسطة الهيئة-الضروري للتزويد حتى يمكن تيسر هذه العملية. الأعضاء والمنظمات الدولية بالمواصفات والخطوط التوجيهية والتوصيات التي يحتاجونها.

13- وقد حققت الهيئة بالفعل العديد من الخطوات الهامة صوب تحقيق المزيد من إجراءات إدارة العمل الأكثر كفاءة مثل تعزيز دور اللجنة التنفيذية بوصفها هيئة استراتيجية لإدارة العمل، وعقد دورات سنوية للهيئة، وإضفاء الطابع المؤسسي على الاستخدام الأكثر فعالية لتكنولوجيا المعلومات. لكن- وتتخذ الهيئة خطوات إضافية لمواكبة التطورات الدولية من خلال النهوض بإدارة عملها حتى يمكن أن تتصدى للقضايا ذات الأولوية المتقدمة بطريقة حسنة التوقيت، واستكمال عمل وضع المواصفات ضمن نطاق زمني محدد.

14- ولا بد وأن تتزايد فعالية وكفاءة الهيئة من خلال التنقيح الجاري لإجراءات إدارة عمل الدستور، حتى خلال تنفيذ الإجراءات الجديدة والسعي إلى وضع آليات لسرعة الاتفاق على نصوص الدستور الغذائي مع المحافظة في نفس الوقت على السمعة القيمة التي اكتسبتها الهيئة بوصفها هيئة مفتوحة ونزيهة تعتمد على القواعد. وتتضمن الجوانب الرئيسية لمواصلة التعزيزات⁶ مايلي:

- تعزيز قدرات اللجنة التنفيذية فيما يتعلق بالإشراف الاستراتيجي والإدارة والتنسيق الشامل لبرامج عمل جميع الهيئات الفرعية من خلال توصيات الهيئة؛
- ضمان أن تتخذ الهيئة وهيئاتها الفرعية القرارات عن ترتيب أولويات العمل باستخدام المعايير التي تمكن من صنع القرار الفعال مع مراعاة الحاجة إلى بدء الأعمال الجديدة وتنقيح المواصفات القائمة؛
- استحداث آليات أكثر مرونة لوضع نصوص الدستور لتحقيق الكفاءة المعززة في عملية وضع المواصفات؛
- تطبيق إجراءات لمساعدة الهيئة في تجنب الأوضاع التي تؤدي إلى إبقاء نصوص الدستور عند الخطوة 8 لفترات غير محددة؛
- ضمان استكمال العمل الجديد والعمل المتعلق بتنقيح المواصفات ضمن إطار زمني محدد. وتتولى اللجنة التنفيذية رصد التقدم في العمل، وتوصي اللجنة التنفيذية الهيئة في حالة تجاوز العمل للإطار الزمني المحدد باتخاذ إجراءات تصحيحية حسب مقتضى الحال؛
- استكشاف الآليات لتحقيق التقدم في عمل الهيئات الفرعية فيما بين الدورات مع المحافظة على الشفافية والشمول؛
- الترويج لصنع القرار الذي يتسم بالكفاءة والقائم على توافق الآراء؛ و
- تعزيز أمانة الهيئة لضمان التشغيل الفعال للهيئة وهيئاتها الفرعية وإدارة عملها والمحافظة على التواصل الفعال مع جهات الاتصال الخاصة بالدستور الغذائي؛ و

- تشجيع جهات الاتصال الخاصة بالدستور الغذائي على تقديم التعليقات على أساس حسن التوقيت حتى تتمكن أمانة الدستور من تقديم الوثائق إلى الهيئات الفرعية والأعضاء في الوقت المحدد.

الهدف 4: تعزيز التعاون بين هيئة الدستور الغذائي والمنظمات الدولية ذات الصلة

15- يتعين أن تعمل هيئة الدستور الغذائي بصورة وثيقة في المسائل ذات المصلحة المشتركة مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك تلك التي لعملها انعكاسات غير مباشرة ولكنها هامة على قضايا مواصفات الأغذية. ويعتبر قيام الهيئة برصد أنشطة المنظمات الأخرى بما في ذلك الهيئات الرئيسية لوضع مواصفات القطاع الخاص ذات الصلة بمواصفات الأغذية والتنسيق معها حيثما يكون ملائماً والاتساق مع إجراءات الدستور الغذائي، أمراً ضرورياً لتحقيق التكامل، وتجنب الازدواجية وتلافي وضع مواصفات أو خطوط توجيهية معارضة. كما أن هذا التعاون يعتبر عنصراً أساسياً لوضع تدابير حماية الصحة وتجارة الأغذية، ومعالجة سلسلة الأغذية من المزرعة إلى المائدة بطريقة متسقة ومتكاملة.

16- وتعترف منظمة التجارة العالمية بهيئة الدستور الغذائي باعتبارها هيئة دولية استباقية لوضع مواصفات سلامة الأغذية. ولذا يتعين أن تضطلع الهيئة بدور قيادي في وضع المواصفات الغذائية الدولية لحماية صحة المستهلكين وضمان الممارسات التنظيمية الدولية في المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية. وتتحمل الهيئة مسؤولية توفير مدخلاتها وخبراتها التقنية لبناء التوافق الدولي بشأن المواصفات الغذائية والمسائل الخاصة بالسياسات التنظيمية. وينبغي النظر في إقامة أو تعزيز التعاون بين الهيئة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى ذات الصلة وخاصة المنظمة العالمية لصحة الحيوان، والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات فضلاً عن هيئات وضع المواصفات من القطاع الخاص حيثما يكون ملائماً لضمان التعاون والتنسيق الفعالين، وتجنب الازدواجية أو وضع مواصفات متعددة. وأن من الضروري أن يتفق هذا التعاون مع الخطوط التوجيهية بشأن التعاون بين هيئة الدستور الغذائي والمنظمات الحكومية الدولية في بلورة المواصفات والنصوص المرتبطة بها. وسوف تبذل الهيئة جهوداً أيضاً لتشجيع هيئات وضع المواصفات من القطاع الخاص على المشاركة في عملية الدستور الغذائي.

الهدف 5: الترويج لتحقيق المشاركة القصوى والفعالة من جانب الأعضاء

17- مازالت المشاركة الكاملة من جانب جميع أعضاء الدستور وغيرهم من الأطراف المعنية في عمل هيئة الدستور الغذائي تعتبر أكثر أهمية مما كانت عليه في أي وقت مضى. فمشاركة جميع الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية الدولية ذات الصلة تمثل عنصراً أساسياً في عملية صنع القرار السليم. والمشاركة الكاملة هامة لضمان أن تراعي مواصفات الدستور والنصوص المرتبطة بها بالكامل جميع وجهات نظر أصحاب الشأن.

وخلال الخمسة عشر عاماً الماضية ومنذ أوائل تسعينات القرن الماضي، زاد أعضاء الدستور الغذائي زيادة كبيرة، وتغيرت خصائص العضوية بطريقة هامة، وأصبحت البلدان النامية تشغل الآن أكثر من نصف مجموع الأعضاء نسبية

كبيرة من الأعضاء ويعكس تنوع أعضاء الدستور الصورة الحقيقية للعالم، وأصبحت الهيئة أكثر ثراء نتيجة لهذا التنوع. وقد ساعد العديد من رحب بعض المبادرات المفيدة خلال فترة الخطة الاستراتيجية السابقة 2008-2013 في التخفيف من قيود الموارد المالية والبشرية التي عرقلت المشاركة الفعالة في الدستور من جانب البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال في أنشطة الهيئة وتشمل هذه المبادرات إنشاء حساب الأمانة والمشاريع المشتركة بين المنظمين للمشاركة المعززة في الدستور، ووضع دليل تدريبي وغير ذلك من أدوات بناء القدرات ذات الصلة في الدستور. كذلك فإن لبرامج بناء القدرات في إطار منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية تأثيراتها على تعزيز مشاركة هذه البلدان في أنشطة الدستور الغذائي. ويمثل حساب الأمانة وغير ذلك من برامج المنظمين جهوداً تهدف إلى تمكين الأعضاء من زيادة اكتساب الخبرات بعملية الدستور الغذائي. وفي حين أن الهيئة تواصل بشدة حث الأعضاء المستفيدين على تحقيق أقصى استفادة من هذه الفرص المتاحة وإقامة هياكل مستدامة للدستور الغذائي بتمويل وطني مستدام، تلاحظ الهيئة أن تطوير المشاركة المستدامة والموضوعية في الدستور الغذائي تظل تمثل تحدياً أمام الكثير من الأعضاء المستفيدين من حساب الأمانة. لتحقيق الاستفادة صوب المشاركة الأكثر فعالية من خلال تقديم التزامات معينة بتقديم مخصصات كافية من الموارد الوطنية لعمل الدستور الغذائي.

18- ولذا فإن هناك حاجة مستمرة للمنظمين لتنفيذ برامج بناء القدرات بطريقة متساوقة، وخاصة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال بهدف تعزيز الهياكل الإدارية والتشاورية الوطنية بشأن الدستور الغذائي (مثل جهات الاتصال الخاصة بالدستور الغذائي، ولجنة الدستور الوطنية) وتعزيز الخبرات التقنية اللازمة لتحقيق المشاركة الفعالة في وضع المواصفات الدولية. وستضطلع الهيئة بدور استشاري في تيسير الجهود التي تبذلها المنظمتان حتى يمكن أن تلبى هذه الجهود احتياجات الهيئة وأعضائها.

19- جديد كان من المقرر أن تكون مدة حساب الأمانة الذي أنشأته المنظمتان في عام 2003 فترة زمنية تبلغ 12 عاماً، مما كان يعني أنه سينتهي في عام 2015، وخلال فترة هذه الخطة الاستراتيجية، كانت المساهمات في حساب الأمانة قابلة للتمويل بصورة أساسية ومفيدة للدستور الغذائي. وتحث الهيئة بشدة منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية على أن تنظر على وجه السرعة فيما يكون عليه الحال بعد انتهاء حساب الأمانة الحالي مع مراعاة وجهات نظر الأعضاء المستفيدين والأعضاء المانحين، ومراعاة كذلك نتائج تقييم منتصف المدة لحساب الأمانة.

20- جديد 49 وعلاوة على الإجراءات اللازمة للترويج لمشاركة البلدان الأعضاء، سوف تواصل الهيئة تعزيز شمولية وشفافية عملية الدستور الغذائي من خلال تعزيز جهودها الرامية إلى تشجيع مشاركة المستهلكين وفئات المصلحة العامة في العمليات على المستوى الدولي وتشجيع الحكومات على اتخاذ الإجراءات على المستوى الوطني.

21- جديد وسوف تستفيد الهيئة من أي تطورات في تكنولوجيا المعلومات لتحقيق تقدم في شمولية وشفافية عملية الدستور الغذائي. وقد حدث العديد من أشكال التقدم في تكنولوجيا المعلومات خلال فترة الخطة الاستراتيجية

2008-2013، وقد تمكنت لجان الدستور ومجموعات العمل بفضل هذا التقدم من عقد اجتماعات إلكترونية في بعض الحالات وبنجاح جيد.

22- جديد تعتبر التكنولوجيات الأخرى مثل التكنولوجيات التي تمكن من توفير الوثائق بقدر أكبر من السرعة وفي نفس الوقت بجميع لغات الدستور الغذائي الرسمية، من بين التطورات التكنولوجية التي تحقق تقدماً كبيراً في الشمولية والشفافية في علمية الدستور الغذائي. وقد كان ذلك هدفاً واضحاً في الخطة الاستراتيجية للفترة 2008-2013، وعلى الرغم من القيام ببعض المحاولات الأولية خلال تلك الفترة. وبغية إجراء تجارب رائدة بشأن عدد قليل من هذه التكنولوجيات، ينبغي التشجيع على زيادة الاستثمارات في اكتساب الخبرات في مجال الترجمة المعانة بالآلات على سبيل المثال.

23- جديد وبغية زيادة المشاركة وبناء المهارات في البلدان النامية، تشجع هيئة الدستور الغذائي على رصد وتوأمة العلاقات بين البلدان المضيفة والبلدان النامية ذات الخبرات الضئيلة أو المحدودة.

24- جديد وتشجيع الهيئة للجنة على عقد المزيد من مجموعات العمل المادية قبل دورات اللجان العادية مباشرة. إذ أن دورات مجموعات العمل هذه سوف تتيح أقصى مشاركة من جانب جميع الأعضاء.

25- جديد وسعيًا إلى مواصلة جهود الهيئة المستمرة منذ فترة طويلة لتحسين قدرات صنع القرار القائم على توافق الآراء، تشجع الهيئة منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية على استخدام "دليل الدستور الغذائي بشأن المفاوضات الموجه إلى المندوبين وأعمال الوساطة التي يضطلع بها الرؤساء" في الدورات التدريبية التي تنظم للمندوبين ورؤساء لجان الموضوعات العامة والسلع والتنسيق الإقليمي وجهات الاتصال الخاصة بالدستور الغذائي.

الجزء الثاني: المجالات البرامجية والأنشطة المقررة للفترة 2008-2013 2013-2018

الهدف 1: الترويج للأطر التنظيمية السليمة

1-1 استعراض ووضع مواصفات الدستور الغذائي والنصوص المرتبطة بها بشأن

وصف سلامة الأغذية: استعراض ووضع مواصفات الدستور والنصوص المرتبطة بها بشأن سلامة الأغذية مع مراعاة التطورات العلمية والتكنولوجية الجارية لضمان أن: تؤكد النهج الأفقي واستخدام نهج إزاء سلامة الأغذية يستند إلى المخاطر ويعالج كامل سلسلة الأغذية ويعكس التباينات العالمية وذلك لتجنب أن يكون مقيدا للتجارة بأكثر مما هو ضروري، مع مراعاة الأهداف الأساسية لهيئة الدستور الغذائي وأخذ الانعكاسات التقنية والاقتصادية الخاصة بجميع الأعضاء في الاعتبار فضلا عن الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية بما في ذلك البنية الأساسية والموارد والقدرات التقنية والقانونية.

وانطلاقاً من النص الذي يتناول موضوع النشاط 1-1 يتعين على لجان الدستور الغذائي أن تدرس ما إذا كانت هناك تأثيرات محتملة لاضطرابات المناخ العالمي التي يمكن أن يكون لها آثار على المواصفات التي سبق أن وضعتها في الماضي، وأنها تتطور في الوقت الحاضر، وبالنسبة لتلك المتوخاة للعمل في المستقبل. [وقد تبين أن تغيير أنماط الطقس تؤثر في تكاثر الحشرات، وتغيير، مثلاً، في انتشار الآفات أو أوقات ظهورها. وثمة مثال آخر يمكن مشاهدته في تغيير أنماط هطول الأمطار التي يمكن أن تؤثر في إصابة الحبوب بالفطريات مما يمكن أن يؤدي إلى إنتاج السموم الفطرية والفوميتكسين ضمن أنواع أخرى.] وينبغي أن تراجع اللجان اختصاصاتها لضمان تمكينها من الاضطلاع بعملها بشأن المشكلات الجديدة والناشئة وإسناد الأولوية لهذا العمل الجديد.

النطاق الزمني: ينبغي الانتهاء من عمليات المراجعة في اللجان المختلفة وإبلاغ اللجنة التنفيذية للهيئة وللهيئة ذاتها قبل عام 2016.

الأطراف المسؤولة: لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية ولجنة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، ولجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية، ولجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات، ولجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية، ولجنة الدستور الغذائي المعنية بالأغذية والتغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة، وأفرقة المهام ذات الصلة واللجان السلعية.

1-2 مراجعة ووضع مواصفات الدستور الغذائي والنصوص المرتبطة بها بشأن سلامة الأغذية

الوصف: مراجعة ووضع مواصفات الدستور الغذائي والنصوص المرتبطة بها بشأن سلامة الأغذية مع مراعاة التطورات العلمية والتكنولوجية، وضمان أن تكون عامة في طبيعتها مع المحافظة على شمولها، وتعكس التباينات العالمية وتركز على الخصائص الأساسية لتجنب الإفراط في توصيفها وتقييدها للتجارة بأكثر مما هو ضروري، وأن تراعي في نفس الوقت الأهداف الأساسية لهيئة الدستور الغذائي والأخذ في الاعتبار الانعكاسات التقنية والاقتصادية على جميع الأعضاء فضلاً عن الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية بما في ذلك البنية الأساسية والموارد والقدرات التقنية والقانونية.

النطاق الزمني: مستمر

الأطراف المسؤولة: أفرقة المهام ذات الصلة واللجان السلعية ولجان التنسيق المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.

1-3 مراجعة ووضع مواصفات الدستور والنصوص المرتبطة بها بشأن توسيم الأغذية والتغذية.

الوصف: مراجعة ووضع مواصفات الدستور والنصوص المرتبطة بها بشأن توسيم الأغذية والتغذية مع مراعاة التطورات العلمية والتكنولوجية والاستراتيجية العالمية لمنظمة الصحة العالمية بشأن النظام الغذائي والنشاط البدني والصحة لضمان أن: تؤكد النهج الأفقي والحاجة إلى المحافظة على الشمول وتناول توسيم الأغذية والتغذية لتجنب أن تكون مفرطة في

التوصيف وأكثر تقييدا للتجارة مما هو ضروري مع مراعاة الأهداف الأساسية لهيئة الدستور الغذائي، والأخذ في الاعتبار الانعكاسات التقنية والاقتصادية على جميع الأعضاء فضلا عن الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية بما في ذلك البنية الأساسية والموارد والقدرات التقنية والقانونية.

النطاق الزمني: مستمرة

الأطراف المسؤولة: لجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية ولجنة الدستور الغذائي المعنية بالأغذية والتغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة.

4-1 مراجعة ووضع مواصفات الدستور الغذائي والنصوص المرتبطة بها بشأن التفتيش على الأغذية وإصدار الشهادات وطرق أخذ العينات والتحليل

الوصف: مراجعة ووضع مواصفات الدستور الغذائي والنصوص المرتبطة بها بشأن التفتيش على الأغذية وإصدار الشهادات ومثلا عن طرق أخذ العينات بما في ذلك التوجيه بشأن التكافؤ، والاعتراف المتبادل والتتبع/تتبع المنتج مع مراعاة التطورات العلمية والتكنولوجية لضمان أن: تؤكد النهج الأفقي والحاجة إلى المحافظة على الشمول وأن تعكس التباينات العالمية لتجنب الإفراط في التوصيف وعدم تقييدها للتجارة بأكثر مما هو ضروري مع الأخذ في الاعتبار الأهداف الأساسية لهيئة الدستور الغذائي ومراعاة الانعكاسات التقنية والاقتصادية على جميع الأعضاء فضلا عن الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية بما في ذلك البنية الأساسية والموارد والقدرات التقنية والقانونية.

النطاق الزمني: مستمرة

الأطراف المسؤولة: لجنة الدستور الغذائي المعنية بأساليب التحليل وأخذ العينات، ولجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الصادرات والواردات الغذائية وإصدار الشهادات.

1-5 وضع توجيه في نطاق ولاية الدستور الغذائي بشأن السلامة والاستخدام الميكروبيولوجي للملوثات المقاومة في إنتاج الأغذية والذي يركز على الصحة العامة ويستند إلى مبادئ العلم السليمة ومتابعة مبادئ تحليل المخاطر ويراعي العمل الجاري في المنظمات الأخرى.

النطاق الزمني: تستكمل قبل 2011

الأطراف المسؤولة: لجان الدستور الحالية وفريق المهام الحكومي الدولي المخصص بشأن المقاومة الميكروبيولوجية

1-6 استكشاف الأطر المبتكرة لإدارة المخاطر

4-7

الوصف: استكشاف الأطر المبتكرة لإدارة المخاطر في مجال وضع الحدود القصوى للعقاقير البيطرية والمبيدات وتقاسم نتائج النهج الجديدة بين لجان الدستور.

النطاق الزمني: يستكمل قبل 2009

الأطراف المسؤولة: لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية ولجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات.

7-1 جديد 5-1 تشجيع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية على توسيع نطاق برامج بناء القدرات.

الوصف: تشجيع المنظمتين على تدعيم برامجهما لتعزيز البنى الأساسية للرقابة على الأغذية، وتوفير المساعدات التقنية بما في ذلك المساعدة في استحداث البيانات للبلدان التي في حاجة إلى تعزيز تطبيق أو استخدام مواصفات الدستور والنصوص المرتبطة بها على المستويين الوطني والإقليمي. والطلب من المنظمتين إبلاغ الهيئة بشأن تنفيذ أنشطتها الخاصة ببناء القدرات.

النطاق الزمني: مستمرة

الأطراف المسؤولة: هيئة الدستور الغذائي، واللجنة التنفيذية للدستور الغذائي ولجان التنسيق المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

6-1 جديد تشجيع المنظمتين على توسيع نطاق فريق المراجعة بشأن الأحمال الوبائية للأمراض التي تحملها الأغذية التابع لمنظمة الصحة العالمية، والتشجيع على استحداث البيانات من خلال الفريق المذكور التي يمكن أن تسهم فيها البلدان الأعضاء في الدستور الغذائي في عمليات تقييم المخاطر التي أجرتها لجنة الخبراء المشتركة بين المنظمتين المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، واجتماع الخبراء المشترك بين المنظمتين بشأن مخلفات المبيدات واجتماعات الخبراء المشتركة بين المنظمتين بشأن المخاطر الميكروبيولوجية لدعم أنشطة وضع مواصفات الدستور الغذائي. وينبغي أن تبلغ المنظمات اللجان التنفيذية والهيئة بشأن عدد البلدان الأعضاء التي تمكنت من الإسهام ببيانات جديدة في عمليات تقييم المخاطر التي اضطلعت بها لجنة الخبراء المشتركة بين المنظمتين المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية والاجتماع المشترك بين المنظمتين بشأن مخلفات المبيدات، واجتماعات الخبراء المشتركة بين المنظمتين بشأن المخاطر الميكروبيولوجية.

النطاق الزمني: الإبلاغ السنوي يبدأ من 2014.

الأطراف المسؤولة: منظمة الصحة العالمية، منظمة الأغذية والزراعة وأمانات لجنة الخبراء المشتركة بين المنظمتين المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، الاجتماع المشترك بين المنظمتين بشأن مخلفات المبيدات واجتماعات الخبراء المشتركة بين المنظمتين بشأن المخاطر الميكروبيولوجية، واللجنة التنفيذية والهيئة.

8-1 وضع ونشر الدستور الغذائي

الوصف: ضمان النشر حسن التوقيت وتوافر مواصفات الدستور الغذائي والخطوط التوجيهية والتوصيات لجميع الأطراف المعنية من خلال الإنترنت وغير ذلك من الوسائل الملائمة.

النطاق الزمني: مستمر

الأطراف المسؤولة: أمانة الدستور الغذائي وجهات الاتصال الخاصة بالدستور الغذائي

الهدف 2: الترويج لآوسع تطبيق لمبادئ تحليل المخاطر والمبادئ العلمية وأكثرها اتساقا

~~1-2 مراجعة اتساق مبادئ تحليل المخاطر التي بلورتها لجان الدستور ذات الصلة للتأكد من اتساقها مع مبادئ العمل الخاصة بتحليل المخاطر للتطبيق في إطار الدستور الغذائي. وقد تسفر المراجعة عن إبلاغ الهيئة لجان الدستور بتعديل وثيقة مبادئ تحليل المخاطر ذات الصلة بمجال عملها.~~

النطاق الزمني: الاستكمال قبل 2011

~~الأطراف المسؤولة: لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة~~

2-2 مراجعة مبادئ تحليل المخاطر التي وضعتها لجان الدستور المعنية.

الوصف: مراجعة مبادئ تحليل المخاطر التي وضعتها لجان الدستور المعنية في ضوء الخبرات المكتسبة عندما قامت جميع لجان الدستور المعنية ببلورة سياسات تقييم المخاطر ذات الصلة بمجال عملها، هذه السياسات التي تطبقها هيئة الدستور الغذائي.

ونظرا لأن سياسات تقييم المخاطر هذه تظلع بدور محوري في التفاعل بين مدراء المخاطر وجهات تقييم المخاطر، ينبغي مواصلة تعزيز التواصل بين هذين الطرفين حيثما يكون ملائما. وقد تسفر نتائج هذه المراجعة عن تعديل الوثائق المتعلقة بمبادئ تحليل المخاطر لكي تطبقها الهيئة. كما يتعين أن تراعي المراجعة نتائج الأنشطة المشار إليها في 1-2 و2-3.

النطاق الزمني: تستكمل قبل 2013

الأطراف المسؤولة: هيئة الدستور الغذائي، اللجنة التنفيذية لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، ولجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات ولجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية ولجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية ولجنة الدستور الغذائي المعنية بالأغذية والتغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة.

[ملاحظة للجنة التنفيذية: يتعين على اللجنة التنفيذية أن تقرر ما إذا كان ينبغي إدراج هذا النشاط وكيفية ذلك حيث أن من المقرر في الوقت الحاضر إدراجه خلال النطاق الزمني للخطة الاستراتيجية الحالية.]

2-3 تعزيز التواصل بين الهيئات الفرعية للدستور الغذائي وهيئات الخبراء العلمية التالية لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

الوصف: تعزيز التواصل بين مدراء المخاطر ومقيمي المخاطر وفقا للفقرة 18 من مبادئ العمل بشأن تحليل المخاطر للتطبيق في إطار الدستور الغذائي.

النطاق الزمني: جار

الأطراف المسؤولة: لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، ولجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية، ولجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات ولجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية ولجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية ولجنة الدستور الغذائي المعنية بالأغذية والتغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة.

~~2-4 مراجعة مجموعة المعايير الموصى بها لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن ترتيب أولويات الطلبات المقدمة من الدستور الغذائي للحصول على مشورة علمية.~~

~~الوصف: مراجعة مدى جدوى المعايير المتفق عليها خلال الدورة الثامنة والعشرين للهيئة لاستخدام المنظمين في ترتيب أولويات الطلبات المقدمة من الدستور الغذائي للحصول على المشورة العلمية.~~

~~النطاق الزمني: تستكمل قبل 2009.~~

~~الأطراف المسؤولة: اللجنة التنفيذية~~

2-4 جديد تشجيع البلدان على التعاون مع الفريق المرجعي للأوبئة المحملة على الأمراض التي تحملها الأغذية التابع لمنظمة الصحة العالمية بطرق تتيح استحداث البيانات للاستخدام في عمليات تقييم المخاطر التي تجريها لجنة الخبراء المشتركة بين المنظمين المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية والاجتماع المشترك بين المنظمين بشأن مخلفات المبيدات واجتماعات الخبراء المشتركة بين المنظمين بشأن المخاطر الميكروبيولوجية.

النطاق الزمني: العمل على تحقيق اثنين من هذه المشروعات قبل 2015

الأطراف المسؤولة: جميع لجان الموضوعات العامة ومنظمة الصحة العالمية

2-5 تشجيع البلدان على توجيه طلباتها للحصول على المشورة العلمية إلى منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية عن طريق هيئة الدستور الغذائي.

الوصف: تشجيع البلدان على توجيه طلباتها من خلال الهيئة لتحقيق أفضل استفادة من الموارد المحدودة المتاحة لدى منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لتوفير المشورة العلمية. تشجيع المنظمين على إبلاغ اللجنة التنفيذية للهيئة ومراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها في الولايات المتحدة بجميع طلبات الحصول على المشورة العلمية بشأن سلامة الأغذية التي تلقتها من البلدان الأعضاء.

النطاق الزمني: مستمرة

الأطراف المسؤولة: الهيئة واللجنة التنفيذية للهيئة وجميع الهيئات الفرعية.

2-6 تشجيع المنظمين على توفير التدريب وبناء القدرات بخصوص تحليل المخاطر بشأن سلامة الأغذية. الوصف: المساعدة بأنشطة بناء القدرات التي تهدف إلى التنفيذ الفعال للمبادئ.

النطاق الزمني: مستمرة

الأطراف المسؤولة: الهيئة واللجنة التنفيذية ولجان التنسيق المشتركة بين المنظمين وأعضاء الدستور الغذائي.

الهدف 3: تدعيم قدرات إدارة أعمال الدستور الغذائي

3-1 مراجعة المعايير الخاصة بتحديد أولويات العمل وإجراءات الاستعراض الرئيسي الذي تجريه اللجنة التنفيذية.

الوصف: مراجعة وتنقيح، إذا لزم الأمر، المعايير الخاصة بتحديد أولويات العمل وفعالية عمل الاستعراض الرئيسي.

النطاق الزمني: استكمال التحليل بواسطة اللجنة التنفيذية بحلول عم 2009 وإذا نهضت حاجة إلى التعديل، استعمال ذلك بواسطة لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة قبل 2011.

الأطراف المسؤولة: اللجنة التنفيذية، ولجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة.

[ملاحظة للجنة التنفيذية: يتعين على اللجنة التنفيذية أن تقرر ما إذا كان ينبغي إدراج هذا النشاط وكيفية ذلك حيث أن من المقرر في الوقت الحاضر إدراجه خلال النطاق الزمني للخطة الاستراتيجية الجارية]

3-2 ضمان الإدارة الفعالة والكفاءة للمواصفات.

الوصف: الاستعراض السنوي للتقدم المحرز في جميع أنشطة الهيئة الفرعية (مثل المواصفات، ومدونات الممارسات ومدونات ممارسات النظافة العامة، والخطوط التوجيهية) مقابل النطاقات الزمنية المحددة لاستكمال كل نشاط، والتوصية بالإجراءات التصحيحية، وتوصية الهيئة بالأنشطة التي يبدو من المحتمل أن تتجاوز النطاقات الزمنية المحددة.

النطاق الزمني: مستمرة

الأطراف المسؤولة: اللجنة التنفيذية للهيئة.

3-3 تطوير صنع القرار الخاص بكل لجنة ومعايير تحديد الأولويات باتباع ممارسة تتيح النظر في الوقت المناسب في القضايا الجديدة

الوصف: تطوير عملية صنع القرار الخاص بكل لجنة، ومعايير تحديد الأولويات واستخدام هذه المعايير في إدارة العمل. ضمان أن تستحدث هذه المعايير عملية تمكن من النظر في الوقت المناسب في الأعمال الجديدة بواسطة لجان الدستور الغذائي وفقا لاختصاصات كل منها.

النطاق الزمني: استعراض الممارسات الجارية قبل 2013؛ تنفيذ الممارسة في جميع اللجان قبل عام 2014.

الأطراف المسؤولة: جميع لجان الموضوعات العامة وبعض الهيئات الفرعية حسب مقتضى الحال.

[ملاحظة للجنة التنفيذية: يتعين على اللجنة التنفيذية أن تقرر ما إذا كان ينبغي إدراج هذا النشاط وكيفية ذلك حيث أن من المقرر حاليا إدراجه خلال النطاق الزمني للخطة الاستراتيجية الجارية]

~~3-4 تحليل نهج إدارة العمل التي تيسر تقديم النصوص خلال عملية خطوات الدستور.~~

الوصف: تحليل نهج إدارة العمل التي تستخدمها اللجان والتي تيسر تقديم النصوص في إجراءات الخطوة في الدستور في ضوء المعايير المشار إليها في 3-3 واستخدامها بواسطة هذه اللجان.

النطاق الزمني: استكمال التحليل قبل 2009.

الأطراف المسؤولة: تحليل العمل الذي يتم ربما بواسطة أمانة الدستور أو خبير استشاري للخطوة التالية (3-5)

3-54 حث اللجان على اعتماد وتنفيذ الممارسات الجيدة المحددة نتيجة للنشاط 3-5 في "الخطة الاستراتيجية 2008-2013" كما أوجز في الوثيقة ALINORM 10/33/3A. اعتماد النهج التي تبين تيسيرها لتقديم النصوص في إجراء الخطوة في الدستور الغذائي بواسطة الهيئات الفرعية التي لا تستخدم هذه النهج.

الوصف: التوصية باعتماد النهج المؤكدة لتيسير تقدم النص ضمن إجراء الخطوة في الدستور من جانب الهيئات الفرعية التي لا تستخدم حاليا هذه النهج، في ضوء التحليل الذي أجرى بمقتضى 3-4. ويتضمن تقرير اللجنة التنفيذية لعام 2010 التوصيات المتعلقة بكل لجنة على حدة لاعتماد الممارسات الجيدة لتيسير تقديم النصوص في إجراء الخطوة في الدستور الغذائي. وتشجع اللجان على استعراض هذه التوصيات وإقرارها بوصفها ممارسات معيارية.

النطاق الزمني: الاستكمال قبل 2011. الاعتماد قبل 2014؛ والتنفيذ على نطاق الدستور قبل 2016.

الأطراف المسؤولة: اللجنة التنفيذية والهيئة، وجميع لجان الموضوعات العامة

3-5 أُلّف التشجيع على استخدام مجموعات العمل قبل الدورات خلال اجتماعات اللجان للإسراع بالاتفاق على المواصفات

الوصف: ينبغي عقد اجتماعات مجموعات العمل السابقة على اللجان قبل الجلسات العامة للجان مباشرة سعياً إلى تيسير الاتفاق على مواصفات الدستور والإسراع بالعملية.

النطاق الزمني: عقد اجتماعات مجموعات العمل السابقة على الدورات بالنسبة للجنة على الأقل من اللجان التي لا تستخدم حالياً هذه الممارسة قبل عام 2015.

الأطراف المسؤولة: جميع لجان الدستور الغذائي.

3-5 باء استعراض شروط إبقاء المواصفات عند الخطوة 8.

الوصف: تنظر مجموعة عمل تابعة للجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة في العوامل التي تسهم في وقف المواصفات عند الخطوة 8 لفترات طويلة من الزمن، فضلاً عن الإجراءات الجديدة المحتملة التي يمكن أن تسوى هذه المسألة والترويج لتوافق الآراء.

النطاق الزمني: استعراض العوامل المساهمة قبل 2011 وتوصيات مجموعة العمل للجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة قبل 2012.

الأطراف المسؤولة: لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة

[ملاحظة للجنة التنفيذية: يتعين على اللجنة التنفيذية أن تقرر ما إذا كان ينبغي إدراج هذا النشاط وكيفية ذلك حيث أن من المقرر حالياً إدراجه خلال النطاق الزمني للخطة الاستراتيجية الجارية]

3-6 تنفيذ الحساب الشامل المحدد الأولوية لجميع طلبات الحصول على المشورة العلمية.

الوصف: يطلب من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية أن يعدا سنوياً حساباً شاملاً محدداً الأولوية (بما في ذلك معلومات الميزانية من حيث تأثيرها على عمل الدستور الغذائي) لجميع الطلبات المتعلقة بالمشورة العلمية (أي المستمرة على أساس مخصص، في طلبها من الهيئات الفرعية أو طلبها من الأعضاء). والمعايير التي ستستخدم في تحديد الأولويات هي تلك التي اتفق عليها خلال الدورة الخامسة والخمسين للجنة التنفيذية (الوثيقة ALINORM 05/28/3). كما يطلب من المنظمين إدراج معلومات الميزانية ذات الصلة بتوفير المشورة العلمية)

النطاق الزمني: مستمرة

الأطراف المسؤولة: اللجنة التنفيذية، الهيئة، منظمة الأغذية والزراعة، منظمة الصحة العالمية

7-3 تقييم قدرة اللجنة التنفيذية وأمانة الدستور الغذائي على أداء وظائفها بفعالية

الوصف: تقييم اللجنة التنفيذية وأمانة الدستور الغذائي واحتياجاتها من الموارد لتشغيل وإدارة عمل الهيئة وهيئاتها الفرعية والتواصل مع احتياجات وخدمة جهات اتصال الدستور واحتياجاتها

النطاق الزمني: الاستكمال قبل 2009-2013

الأطراف المسؤولة: أمانة الدستور الغذائي واللجنة التنفيذية والهيئة

8-3 ترشيد عمل السلع في إطار الدستور الغذائي

الوصف: تنفيذ قرارات الهيئة بشأن كيفية ترشيد عمل الدستور الغذائي في مجال السلع من خلال تحسين هيكل الهيئات الفرعية للدستور.

النطاق الزمني: الاستكمال قبل 2010

الأطراف المسؤولة: اللجنة التنفيذية، الهيئة

9-3 زيادة استخدام الترجمة المعانة بالآلات لوثائق الدستور الغذائي

الوصف: التشجيع على استخدام الترجمة المعانة بالآلات لوثائق الدستور الغذائي من خلال توفير تجارب رائدة للتكنولوجيا للجنة ائنتين على الأقل سنويا.

النطاق الزمني: تطبيق التجارب الرائدة في اجتماعي لجننتين ائنتين على الأقل في عام 2015؛ إبلاغ النتائج من حيث عاملي الوقت والتكاليف للجنة التنفيذية.

الأطراف المسؤولة: الهيئة واللجنة التنفيذية وأمانة الدستور الغذائي وجميع لجان الدستور

10-3 زيادة استخدام الاجتماعات الإلكترونية المعتمدة على الإنترنت.

الوصف: تقييم تكاليف ومنافع برمجيات الاجتماعات الإلكترونية المعتمدة على الويب من خلال إتاحتها للجان من خلال أمانة الدستور الغذائي بدعم من خبير أمانة مدرب أو عن طريق موردي خدمة متعاقدين يمكنهم إدارة هذه الاجتماعات.

النطاق الزمني: دراسة جدوى وتقرير تستكملها الأمانة في 2015.

الأطراف المسؤولة: أمانة الدستور الغذائي

11-3 قياس وتحسين كفاءة العملية الجارية لتقديم التعليقات

الوصف: نهج فعالية عملية التعليقات الجارية، وستقوم لجان الدستور الغذائي بتجميع المعلومات عن العدد الإجمالي لتقديمات التعليقات المتلقاة قبل وبعد الموعد النهائي. وسيجري استعراض البيانات، وتقديم التوصيات للجنة التنفيذية والهيئة بشأن التغييرات التي يمكن أن تحسن من كفاءة وفعالية تقديم التعليقات. النطاق الزمني: تجميع الإحصاءات طوال 2013 و2014، واستعراض البيانات الحالية لتقديمها للجنة التنفيذية والهيئة مع التوصيات الرامية إلى النهوض بفعالية وكفاءة تقديم التعليقات في 2014.

الأطراف المسؤولة: جمع البيانات بواسطة جميع لجان الدستور الغذائي وأفرقة العمل والاستعراض والتوصيات بواسطة اللجنة التنفيذية والهيئة

[ملاحظة للجنة التنفيذية: يتعين على اللجنة التنفيذية أن تقرر ما إذا كان ينبغي إدراج هذا النشاط وكيفية ذلك حيث أن من المقرر حالياً إدراجه خلال النطاق الزمني للخطة الاستراتيجية الجارية]

الهدف 4: تعزيز التعاون بين الدستور الغذائي والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة

1-4 تحديد وتتبع أنشطة الهيئات الدولية الأخرى التي تقوم بوضع المواصفات

الوصف: تتبع أنشطة الهيئات الدولية الأخرى التي تقوم بوضع المواصفات لتحديد مجالات التكامل المحتملة، والثغرات والازدواجية أو التضارب. وسوف تبلغ اللجنة التنفيذية والهيئة سنويا بموجب هذه الأنشطة ذات الصلة بالدستور الغذائي.

النطاق الزمني: مستمرة

الأطراف المسؤولة: الهيئة واللجنة التنفيذية وأمانة الدستور الغذائي والهيئات الفرعية

2-4 تشجيع مساهمات الدستور الغذائي في عمل الهيئات الدولية الأخرى

الوصف: تشجيع الهيئات الدولية الأخرى ذات الصلة على أن تراعي، لدى بلورة المواصفات الغذائية والنصوص المرتبطة بها، مواصفات الدستور الغذائي والنصوص المرتبطة بها، وأي أعمال جارية ذات صلة. وحيثما يكون ملائماً، اقتراح إدراج الإشارات المشتركة الملائمة إلى مواصفات الدستور والنصوص المرتبطة بها.

النطاق الزمني: مستمرة

الأطراف المسؤولة: أمانة الدستور الغذائي

3-4 تشجيع تقديم المساهمات من الهيئات الدولية في عمل الدستور الغذائي

الوصف: دعوة الهيئات الدولية المعنية بسلامة الأغذية وجودة الأغذية إلى المشاركة في عملية وضع مواصفات الدستور.

النطاق الزمني: جار

الأطراف المسؤولة: المراقبون وأمانة الدستور الغذائي

4-4 النظر في التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى ذات الصلة.

الوصف: في الوقت الذي تعترف فيه بالحاجة إلى مواصلة تحسين التفاعل مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، حسب مقتضى الحال، استكشاف إمكانيات التعاون لضمان التعاون والتنسيق الفعالين، وأن يتفق هذا التعاون مع الخطوط التوجيهية بشأن التعاون بين الدستور الغذائي والمنظمات الدولية الحكومية الدولية.

النطاق الزمني: مستمرة

الأطراف المسؤولة: مكتب الشؤون القانونية في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وأمانة الدستور الغذائي

5-4 تعزيز التنسيق المتعدد التخصصات على المستوى الوطني والإقليمي

الوصف: تشجيع البلدان الأعضاء في الدستور الغذائي على إقامة آليات فعالة داخل أراضيها لكي يحدث التنسيق والتواصل الأفقيين فيما بين المندوبين الوطنيين إلى مختلف المنظمات الدولية ذات الصلة بمواصفات الأغذية ودعوة الأعضاء إلى وضع معايير تقييمه لتقدير مدى نجاح الآليات التي أنشأتها وإبلاغ الهيئة عن التقدم المحرز في هذا النشاط من خلال لجان التنسيق الإقليمية للدستور الغذائي الخاصة بها.

النطاق الزمني: الاستكمال بحلول 2009

الأطراف المسؤولة: أعضاء الدستور الغذائي ولجان التنسيق المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

[ملاحظة للجنة التنفيذية: يتعين على اللجنة التنفيذية أن تقرر ما إذا كان ينبغي إدراج هذا النشاط وكيفية ذلك حيث أن من المقرر حالياً إدراجه خلال النطاق الزمني للخطوة الاستراتيجية الجارية]

6-4 تشجيع المشاركة في الهيئات الدولية التي تضع مواصفات الأغذية من القطاع الخاص بصفة مراقب في هيئة الدستور الغذائي

الوصف: وتبذل الهيئة أيضا جهودا لتشجيع هيئات وضع المواصفات الغذائية من القطاع الخاص على المشاركة في عملية الدستور الغذائي

النطاق الزمني : جارية

الأطراف المسؤولة : مراقبو الدستور الغذائي وأمانة الدستور الغذائي

الهدف 5: الترويج لأقصى مشاركة للأعضاء وأكثرها فعالية

1-5 الترويج للمشاركة المعززة للبلدان النامية في الدستور الغذائي

الوصف : الطلب من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية أن تشجعا الجهات المانحة الحالية على مواصلة توفير الأموال لحساب الأمانة المشترك بين المنظمتين، ودعوة الجهات المانحة الأخرى إلى الإسهام في حساب الأمانة لضمان استدامته. الطلب بين المنظمتين تحليل تأثيرات حساب الأمانة للدستور الغذائي على قدرة البلدان المستفيدة وإبلاغ النتائج للجنة التنفيذية والهيئة. وتوفير التوصيات للمنظمتين بغرض تحسين عمليات حساب الأمانة استنادا إلى نتائج تقييم منتصف المدة للحساب

النطاق الزمني : مستمرة

الأطراف المسؤولة : الهيئة واللجنة التنفيذية

2-5 الترويج للاستخدام الفعال للتعليقات التحريرية في عملية الدستور الغذائي

الوصف : تشجيع الأعضاء والمراقبين على تحقيق أقصى استخدام للفرص لتقديم التعليقات التحريرية استجابة للمنشور الدوري مع مراعاة المواعيد النهائية لهذه التقديمات لإتاحة الفرصة لجميع الأعضاء والمراقبين لدراسة مواقف الأعضاء والمراقبين الآخرين بطريقة حسنة التوقيت.

وستدرس أمانة الدستور الغذائي ورؤساء اللجان أفضل الطرق لضمان مراعاة التعليقات التحريرية المقدمة من الأعضاء غير الحاضرين في الاجتماعات، وكيفية مناقلة التقديم المتأخر للتعليقات استجابة للمنشور الدوري من ناحية الشفافية والشمول.

النطاق الزمني : مستمرة

الأطراف المسؤولة : أعضاء الدستور الغذائي والمراقبون واللجنة التنفيذية وأمانة الدستور الغذائي

3-5 تقييم فعالية دورات لجان الدستور التي تعقد في البلدان النامية

الوصف : تقييم فعالية عقد دورات الدستور الغذائي في البلدان النامية من حيث تعزيز المشاركة، وتحليل فعالية ترتيبات الاستضافة المشتركة ومواصلة استكشاف إمكانيات عقد دورات الدستور الغذائي خارج البلدان المضيفة

النطاق الزمني : تستكمل بحلول 2009

الأطراف المسؤولة: البلدان المضيضة واللجنة التنفيذية

[ملاحظة للجنة التنفيذية: يتعين على اللجنة التنفيذية أن تقرر ما إذا كان ينبغي إدراج هذا النشاط وكيفية ذلك حيث أن من المقرر حالياً إدراجه خلال النطاق الزمني للخطة الاستراتيجية الجارية]

4-5 ألف

الوصف: ينبغي للهيئة بغية زيادة المشاركة وبناء المهارات في البلدان النامية، تشجيع رصد وتوأمة العلاقات بين البلدان التي تستضيف اللجان والبلدان النامية التي تكون فيها الخبرات أقل مستوى أو محدودة

النطاق الزمني: جارية؛ يجري نشاطات على الأقل للرصد والتوأمة بحلول عام 2016 مع إضافة نشاطين آخرين بحلول عام 2018.

الأطراف المسؤولة: البلدان المضيضة

4-5 تعزيز جهات الاتصال الخاصة بالدستور الغذائي ولجان الدستور الغذائي الوطنية

الوصف: الطلب من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية تقديم المساعدات التقنية لتعزيز هياكل الدستور الغذائي الوطنية؛ وتوفير الدعم المحسن من جانب أمانة الدستور الغذائي لجهات الاتصال الخاصة بالدستور من خلال الاستخدام الفعال لمراقب الانترنت. وتشجيع التعلم الإلكتروني والتدريب المعنيين بالدستور الغذائي بواسطة جميع الوفود.

النطاق الزمني: مستمرة

الأطراف المسؤولة: الهيئة واللجنة التنفيذية وأمانة الدستور الغذائي

5-5 تعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية

الوصف: تشجيع المنظمات غير الحكومية على المشاركة في عمل الدستور الغذائي على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية وتشجيع الأعضاء على إقامة هياكل وعمليات سليمة للتشاور بشأن المسائل المتعلقة بالدستور الغذائي لضمان انخراط ومشاركة جميع الأطراف المعنية بصورة فعالة.

النطاق الزمني: مستمرة

الأطراف المسؤولة: الهيئة وأعضاء الدستور الغذائي والهيئات الفرعية

6-5 تعزيز التواصل بشأن عمل الدستور الغذائي على المستويات الدولية والوطنية

الوصف: إعداد نهج تواصل جديدة للترويج لعمل الدستور الغذائي على المستويات الوطنية والدولية. وضع وسائل مباشرة وسهلة الفهم عن الدستور الغذائي للأطراف المعنية بما في ذلك المستهلكين، والتأكيد بصورة خاصة على المستويات العليا من صانعي السياسات.

النطاق الزمني: مستمرة

الأطراف المسؤولة: أمانة الدستور الغذائي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة وجهات الاتصال الخاصة بالدستور الغذائي والهيئات الفرعية

7-5 تعزيز مهارات التفاوض لدى المندوبين ومهارات الوساطة لدى الرؤساء

الوصف: تشجع الهيئة منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية على استخدام دليل الدستور الغذائي بشأن التفاوض الموجه للمندوبين ومهارات الوساطة لدى الرؤساء في الدورات التدريبية الخاصة بالمندوبين ورؤساء لجان الموضوعات العامة والسلع والتنسيق الإقليمي وجهات الاتصال الخاصة بالدستور الغذائي

النطاق الزمني: جارية؛ حلقتا عمل على الأقل لبناء المهارات تعقدان عام 2016 مع عقد حلقتي عمل أخريين قبل 2018.

8-5 تشجيع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية على مواصلة توفير برامج بناء القدرات للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال

الوصف: ينبغي أن يتحول عمل الدستور الغذائي إلى تعزيز النظم الوطنية للرقابة على الأغذية. وينبغي أن تواصل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية مساعدة الدول الأعضاء في تحقيق الأهداف الشاملة للدستور الغذائي من خلال توفير المساعدة التقنية لإقامة البنية الأساسية لسلامة الأغذية.

النطاق الزمني: مستمرة

الأطراف المسؤولة: منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والدول الأعضاء